مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

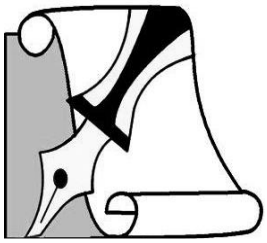

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

شكل قرار ثنائي حزب الله وحركة أمل بالعودة إلى اجتماعات مجلس الوزراء بعد نيف وثلاثة أشهر من المقاطعة، التطور الأبرز في الأيام الماضية الذي بني عليه مسار التطورات مشكلا نقطة تحول في المشهد السياسي الداخلي الذي يمر بالكثير من التحديات.

حصلت هذه العودة للثنائي بشرط حصر الحضور بالجلسات المخصصة للقضايا الإقتصادية والمالية والمعيشية، وكان قرار المقاطعة حصل قبل جهوزية الموازنة ومشروع الإتفاق مع صندوق النقد الدولي وبات ناضجا اليوم لكنه تأخر نتيجة الموقف الذي قابل به الآخرون طلب الثنائي حل أزمة القاضي طارق بيطار، ما أطال زمن المقاطعة أكثر مما كان مقدرا لها فجهزت الموازنة وقارب مشروع التفاهم مع صندوق النقد الدولي من الإنجاز.

ولم يكن الثنائي قادرا ولا راغبا في تعطيل دور المؤسسة الدستورية التي تمثلها الحكومة عن مناقشة هذه الملفات، كما أن ثمة عامل آخر لعب دورا في هذه العودة هو تراكم قرارات شبه منجزة بتعويضات وعطاءات وتحقيق مطالب لقطاعات متعددة تشكل بيئة شعبية لا يمكن للثنائي عدم منحها الأولوية في مواقفه، سواء الأساتذة او السائقين العموميين أو سائر موظفي القطاع العام المستفيدين من تعديل بدلات النقل ومنحة النصف راتب وهو ما حصل جزء منه في اجتماع الحكومة في 24 من كانون الثاني. وإن رفض رئيس الجمهورية أن يوقع عليها كما كان يجري سابقا، جعل العودة إلى مجلس الوزراء أمرا محتوما، لكن ما كان مستهدفا بالمقاطعة هو التعيينات التي يقابلها شرط البت بشأن القاضي بيطار، وهذا الشرط لم ولن يتغير.

إذا لا مقايضة على الإطلاق في ما خص عودة حزب الله وحركة أمل إلى المشاركة في مجلس الوزراء، بل إنها عودة تأتي اقتناعا من الثنائي بأن الأوضاع قد تخرج عن السيطرة معيشيا في شارعيهما الأمر الذي استدعى إعادة القراءة. فالوضع المعيشي للناس تدهور بشكل سريع مع الارتفاع الكبير في سعر صرف الدولار والكثير من المشاريع التي تهم الموظفين والأجراء تستدعي انعقاد مجلس الوزراء في أسرع

وقت مع إصرار رئيس الجمهورية على عدم توقيع أي مرسوم لا يصدر عن مجلس الوزراء مجتمعا، فضلا عن أن الثنائي توصل إلى يقين أن لا كف ليد القاضي طارق البيطار وأن التعطيل سوف ينعكس سلبا عليه، هذا فضلا عن أن حزب الله تعمد تسليف رئيس الجمهورية العودة إلى المشاركة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى رئيس الحكومة الذي لم يدع إلى أية جلسة وزارية سوف يغيب عنها الوزراء الشيعة.

على أن اتصالات سبقت استجابة الثنائي وأعقبت البيان الذي صدر عنهما، في سياق تنسيق المواقف لا سيما بين حزب الله ورئيس الجمهورية للمرحلة المقبلة. وفي سياق متصل، وفي هذه الأثناء كان ارتياح لكون الهيئة العامة لمحكمة التمييز لم تعد صالحة للبت بأي قرار مع تقاعد احد أعضائها، وهذا من شأنه أن ينعكس إيجابا على ملف القاضي البيطار لجهة إما إقالته عبر اقتراح من وزير العدل أو حصر دوره في ملف التحقيقات الإدارية، كما يقول متابعون لموقف الثنائي.

على أن تأويلات كثيرة خضع لها، ولا يزال، القرار حول ما إذا كان خضع لمؤثرات الخارجية. وربط البعض الحركة للثنائي بمسار العلاقات الإيرانية السعودية وما قيل عن احتمال إعادة فتح سفارة كل منهما لدى الآخر، وهناك من عزا المرونة المستجدة إلى تطور مفاوضات فيينا حول النووي الإيراني، وذهب آخرون في استنتاجاتهم إلى أبعد من هذه الحدود.

ولكن من تابع المسار عن كثب يجزم أنه لا توجد أي أبعاد خارجية لقرار تعليق مقاطعة مجلس الوزراء والذي هو قرار محلي بلدي بامتياز، اتخذه الأمين العام للحزب السيد حسن نصرالله ورئيس مجلس النواب نبيه بري بمفردهما بعد التشاور بينهما، لضرورات المصلحتين الوطنية والحزبية.

وقد خضع البيان الذي صدر عن أمل والحزب في خصوص استئناف الحضور الحكومي إلى مراجعة دقيقة وشخصية من قبل السيد نصرالله والرئيس بري اللذين أدخلا بعض التعديلات على المسودة التي وضعها مساعدوهما.

أما محاولة ربط التبدل في موقف الثنائي بمؤثرات خارجية فلا تستقيم مع الحقيقة، فالذين ربطوا قرار العودة إلى مجلس الوزراء بما يجري في عواصم اقليمية ودولية هم من أصحاب التحليل غير الواقعي وغير المستند الى معطيات خارجية قبل أن تكون داخلية، كما يؤكد هؤلاء.

والثنائي أراد تسهيل أي فرصة ممكنة لمعالجة هموم الناس، وسحب الذريعة التي يستعملها خصومه للهجوم عليه وتحميله مسؤولية ارتفاع سعر الدولار وتفاقم عوارض الازمة الاقتصادية، بعدما أضعفت المقاطعة الطويلة موقف الثنائي وسهلت التصويب على الضاحية الجنوبية وعين التينة.

وإضافة إلى ذلك، أخذ حزب الله في الحسبان الشكوى المتصاعدة لحليفه الرئيس ميشال عون والتيار الوطني الحر من مفاعيل التعطيل الحكومي وأثره السلبي على العهد في عامه الأخير، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة التوتر في العلاقة الثنائية التي تواجه اهتزازات قوية في هذه المرحلة، فارتأى الحزب إراحة حليفه البرتقالي قدر الإمكان وسحب أحد الصواعق من متن العلاقة.

وبناء على هذه الحيثيات تبين أن الاستمرار في مقاطعة مجلس الوزراء أصبح مكلفا وباتت أضراره تفوق إيجابياته سواء بالنسبة إلى صورة الثنائي أو بالنسبة إلى مصالح الناس، وبالتالي اعتبر أنه من غير الجائر التعامل مع تلك الحقيقة بمكابرة وعناد من شأنهما زيادة الخسائر الجانبية، فكانت لدى الثنائي شجاعة الاستدراك والتصحيح، لا سيما ان الظروف الحالية اختلفت عن تلك التي كانت سائدة عند اتخاذ قرار تعليق المشاركة في الجلسات الحكومية، والحزب وعلى رغم أنه عقائدي في بنيته إلا أن سلوكه ينطوي على مقدار من البراغماتية التي تفرضها خصوصيات الوضع اللبناني وتعقيداته وهو ما تبين في اكثر من مفصل داخلي منذ انخراط الحزب في اللعبة السياسية اللبنانية في العام 1992 رسميا عبر ولوج المجلس النيابي ومن ثم في 2005 عبر الحكومة.

لكن أخصام الثنائي سألا مرارا عن قرار المقاطعة وما إذا كانت هناك مصلحة نابعة من ضرورة رفع الصوت الاعتراضي رفضا لسلوك القاضي طارق البيطار، كما أن شرائح كثيرة منها سياسية وأخرى من

قوى الاعتراض في الشارع، لا تبدو معنية على الإطلاق بالخرق السياسي الذي تحقق، فالبلاد في حالة انهيار شامل لم يزده الفراغ الحكومي القاتل سوى عمقا.

والإجابة أنه كان هناك مصلحة في ذلك في البدء لكن عندما طال الأمر وتفاقم تدهور العملة الوطنية وبات الثنائي يتحمل المسؤولية ويختصر أخصامه إن لم يكن أعداءه أزمة تمتد لعقود بتعطيل مدته أسابيع، وجد الثنائي أن المصلحة في هذا التوقيت تقتضي العودة إلى مجلس الوزراء.

هذا من دون إبداء الندم على القرار السابق الذي كان على الثنائي اتخاذه كما يؤكد المطلعون على قراراته، وذلك للضغط عبر مجلس الوزراء لتصويب المسار القضائي في قضية المرفأ بعدما سدت السبل الأخرى، لكن الموقف تحول براغماتيا وخرج من جموده نظرا للمصلحة العامة.

على أن المعركة ضد البيطار مستمرة في مواجهة التسييس والاستنسابية وهي لم تتوقف مع توقف المقاطعة لمجلس الوزراء، وما تغير فقط هو التكتيك حسب وجهة النظر هذه.

من ناحية رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الذي كان يشعر بالحرج دوما من عدم الدعوة الى جلسة حكومية، فهو غير منزعج من الغموض البناء المحيط بحدود رجوع أمل والحزب إلى اجتماعات مجلس الوزراء، إذ ما يهمه بالدرجة الأولى مشروع الموازنة وخطة التعافي لأنهما يتعلقان بالتفاوض مع صندوق النقد، وهذا ما تحقق له عبر تشديد الثنائي على هذين البندين في معرض شرح حيثيات كسر المقاطعة.

بهذا المعنى، فإن تقنين مشاركة الثنائي في الجلسات الحكومية يفيد ميقاتي لتفادي طرح مسألة التعيينات التي تهم رئيس الجمهورية ميشال عون والتيار الوطني الحر لا سيما رئيسه جبران باسيل.

ويشير المتابعون إلى أن بري وميقاتي غير متحمسين لإقرار التعيينات التي سيستحوذ التيار على حصة الأسد من شقها المسيحي، وهما لا يجدان ما يبرر إهداء عون والنائب جبران باسيل مثل هذه التعيينات في الأشهر الأخيرة من العهد وقبل فترة قصيرة من الانتخابات النيابية.

لكن كان ملاحظا بعد أيام على قرار العودة صمت القوى السياسية على ما اعتبر تحديدا من جانب الثنائي لجدول أعمال مجلس الوزراء، وهو ما فسره كثيرون على أنه مصادرة لصلاحيات رئيس الحكومة، الذي يخوله الدستور وضع جدول الأعمال الذي يشاء، كما يسمح لرئيس الجمهورية بطرح أي ملف من خارج جدول الأعمال.

لعل ما لفت الانتباه هو ان رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل كان الوحيد الذي أثار الموضوع، ولكن بخجل، حين دافع عن صلاحيات رئيس الحكومة ورفض أي مساس به، فيما كان الأخير يكتفي بالترحيب بقرار الثنائي، بل يتريث في دعوة مجلس الوزراء، رغم تراكم الملفات، بانتظار انتهاء الموازنة، نزولا عند رغبة العائدين.

وهنا طرحت أسئلة كبرى من قبل أخصام حزب الله والعهد حول لماذا قبل رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، ومعه رئيس الجمهورية ميشال عون، بهذه المصادرة لصلاحية وضع جدول الأعمال؟ هل كان الأمر منسّقا معهما أساسا، كما يقول البعض، أم أنها الضرورات التي تبيح المحظورات؟ وهل يمكن لمثل هذا الأمر أن يؤسس لعرف جديد، يضاف إلى الأعراف المبتدَعة منذ الطائف حتى اليو؟!

لعل العودة بالذاكرة إلى بعض الاشتباكات التي شهدتها الحكومات المتعاقبة في عهد الرئيس ميشال عون نفسه، هي التي تدفع إلى طرح مثل هذه الأسئلة، فرئيس الجمهورية دخل في اشتباكات متكررة مع العديد من رؤساء الحكومات، وفي مقدمتهم رئيس تيار المستقبل سعد الحريري مثلا، على خلفية مواضيع قد لا تقل شأنا عن صلاحية وضع جدول الأعمال، وطرح الملفات على طاولة مجلس الوزراء.

أما صمت ميقاتي، ومعه رؤساء الحكومات السابقين، فيبدو معبِّرا هو الآخر، مع ان معارضة شرسة كان يقودها هذا النادي كلما شعر بمس بصلاحيات رئيس الحكومة، حتى انه كان يفتح معركة بمجرد حدوث تسريب يتعلق بهذه الصلاحيات، كما حصل يوم حكي عن نية لدى التيار الوطني الحر بتعديل دستوري لتقييد رئيس الحكومة المكلف بمهلة زمنية محددة، حتى لا يبقى مكلفا إلى ما شاء الله، من دون أن يؤلف أي حكومة.

لكن مثل هذا النقاش لا يبدو مناسبا في الظرف الحالي، برأي كثيرين، وبينهم مؤيدون لموقف رئيس

الحكومة، ممن يقولون إن الأخير يريد تمرير الأمور، وبالتالي كان لزاما عليه أن يتلقف الإيجابية بإيجابية، بدل افتعال المعارك المجانية التي لا تسمن ولا تغني من جوع، في وقت يئن اللبنانيون على وقع الأزمات المتتالية والمتفاقمة التي تواجههم، والتي فقدوا معها كل قدرة على الصمود والاستمرار.

ويلفت هؤلاء إلى أن ثنائي حزب الله وحركة أمل لم يصادر صلاحية رئيس الحكومة. لكنه كما سبق أن منح نفسه حق مقاطعة جلسات مجلس الوزراء بالمطلق، أعطى لنفسه هذه المرة ما يعتبره أيضا حقا دستوريا بحضور أو عدم حضور جلسات مجلس الوزراء، وفقا للمواضيع المطروحة على جدول الأعمال.

وفي حين رأى البعض في مثل هذا الأمر مخرجا سعى من خلاله ثنائي حزب الله وحركة أمل لتبرير ما اعتبر تراجعا تكتيكيا كما أسلفنا، بل خسارة مثّلها قرار عودته من دون تحصيل شيء بعد ثلاثة أشهر من تعليق المشاركة في الحكومة، حذر البعض الآخر من ان من شأنه التأسيس لأعراف جديدة قد تكون مشابهة لتلك التي أسست في الانتخابات الرئاسية، حين جُعلت مقاطعة جلسات الانتخاب غير المضمونة حقا دستوريا.

لكن بالنسبة إلى مؤيدي رئيس الحكومة، فإن البحث بمثل هذه الأمور يبقى تفصيلا في الوقت الحالي، فجدول الأعمال الذي يقال إن الثنائي اشترطه، هو الأمر الطبيعي والبديهي، علما انه مطاط، ويحتمل الأخذ والرد، فهو لم يحصر الأمور بالموازنة وخطة التعافي، وهما جوهر عمل الحكومة في المرحلة المقبلة بطبيعة الحال، ولكنه أضاف إليها كل ما يطرأ من قضايا اجتماعية ملحة تخص المواطنين، وهو ما يمكن أن ينطبق على الكثير من الأمور.

لكن هنا بالتحديد، يقرأ كثيرون في صمت رئيس الحكومة وغيره، وتبريرات المحسوبين عليه لترحيبه وتهليله بقرار الثنائي رغم الشروط، كلمة السر التي تنطوي على تناغم واضح بين الجانبين، وقوامها فيتو على أي تعيينات يضعها البعض في حساباته في هذه المرحلة، علما رئيس الحكومة سبق ان أعلن رفضه السير بمثل هذا الأمر، في موسم الانتخابات النيابية، كما عبّر صراحة عن رفضه تغيير من وصفهم بالضباط تلميحا لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

بهذا المعنى قد تكون الشروط التي وضعها الثنائي بمثابة تحصين للحكومة في وجه الإشكالات التي

قد تواجهها في حال وُضعت التعيينات على طاولتها، خصوصا بعدما كان هذا البند هو الذي أطاح بالتسويات التي كثر الحديث عنها في الآونة الأخيرة، ولا سيما في ظل رفع التيار الوطني الحر شعار إقالة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة مثلا كعنوان لمعاركه السياسية، الأمر الذي يصطدم بفيتو رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب.

وينقل مقربون من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي تفاؤله بشأن مستقبل حكومته وما يمكنها أن تحقق، مع انه يعلم الى جانب كل المشاركين بمجلس الوزراء أن الحكومة لن تتمكن سوى من إقرار الموازنة ربما وإجراء الانتخابات النيابية، التي يظن البعض أنها لن تحصل (لا سيما بعد تعليق الحريري مشاركته وتياره في الحياة السياسية).

ولم يبق للحكومة الكثير لتفعله وهي التي لم تشكل أصلا لتقوم بالكثير، وهي إن استطاعت تمرير المرحلة حتى الانتخابات تكون فعلت ما عليها، فهل يمكن لها الاستمرار حتى ذلك الموعد أم أن عملها سيعرقل مجددا؟

انطلاقا من هذا التطور الايجابي، ومنذ الإعلان عن عودة الثنائي إلى حضور جلسات مجلس الوزراء، تُطرح الكثير من السيناريوهات حول المسار الذي من الممكن أن تسلكه الحكومة الميقاتية الثالثة، لا سيما بعد أن تعرقل عملها على مدى أشهر طويلة، نظرا إلى أن الخلافات بين أركانها لم تنته بشكل كامل، خصوصا بين التيار الوطني الحر وحركة أمل.

ويمكن الحديث عن أن الأجواء الإيجابية التي ترافق هذه العودة للاجتماع، تتمثل بشكل أساسي في الانخفاض الحاصل في سعر صرف الدولار في السوق السوداء، لكن في المقابل هناك من يرى أن جلسات مناقشة الموازنة العامة لن تكون بالسهولة التي يتصورها البعض، بسبب الإجراءات التي من المفترض أن تتضمنها على المستوى المالي، وبعضها قد يكون قاسيا، خاصة إذا ما قرر الوزراء التعاطي بشعبوية مع ملف بهذا الحجم.

من هذا المنطلق لدى بعض الأوساط قلق من احتمال سعي بعض الأفرقاء السياسيين، سواء في الحكومة أو في مجلس النواب، إلى عرقلة إقرار الموازنة التي من المفترض أن تتضمن اجراءات غير شعبية، نظرا إلى ان الجميع يتوجس من تداعيات ذلك على المستوى الشعبي، قبل أشهر قليلة من موعد الاستحقاق الانتخابي، في حين ان الانتهاء منها يعتبر شرطا أساسيا من شروط صندوق النقد الدولي، للإستمرار بالتفاوض والتوصل الى مسودة اتفاق.

على أن السؤال الأهم يبقى في تأثير كل ذلك عل الانتخابات النيابية المقبلة، حيث الصراع على من يفوز بالأكثرية النيابية في البرلمان المقبل. والذي تجهد القوى الغربية والخليجية على إفقاد حزب الله للاكثرية النيابية.

في هذا السياق من الضروري الإشارة إلى نقطتين جوهريتين: الأولى هي أن إمكانية التحالف بين قوى الثامن من آذار والتيار الوطني الحر لم تكن متوفرة في ظل الأجواء الماضية، حيث ستكون محرجة لقيادة التيار أمام جمهورها. أما الثانية فهي ان حزب الله كان قد أطلق مفاوضات تصب في هذا الاتجاه، أبرزها بين الحركة والتيار وبين الأخير وتيار المردة، نظرا إلى رغبته في تأمين الفوز من جديد بالأكثرية النيابية، بالإضافة إلى منع حزب القوات اللبنانية من الفوز بالأكثرية النيابية المسيحية.

في هذا الإطار تلفت مصادر متابعة إلى أنه بناء على ذلك أصبحت معركة الحزب محصورة بثلاث نقاط أساسية: الأولى هي حماية جميع المقاعد الشيعية من الخرق، أي الفوز بـ27 مقعدا، الأمر الذي يتطلب منه إدارة المعركة بشكل دقيق، خصوصا أنه في الانتخابات الماضية خسر معركة المقعد الشيعي في جبيل من الناحية العملية وليس السياسية نتيجة موقف النائب الراحل مصطفى الحسيني.

وبالنسبة إلى النقطة الثانية فهي تكمن بتأمين فوز تحالف قوى الثامن من آذار بثلث أعضاء المجلس النيابي، الأمر الذي يتطلب البحث في صياغة التحالفات بشكل جديد. بينما النقطة الثالثة فهي الفوز، بالتحالف مع التيار الوطني الحر، بالأكثرية النيابية، حيث ان المعركة الأساسية تخاض ضد هذا التحالف

على المستوى الاستراتيجي، بالرغم من أن غالبية أعضائه، خصوصا رئيس المجلس النيابي نبيه بري ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل ورئيس تيار المردة النائب السابق سليمان فرنجية، يفكرون في كيفية الفوز بمعاركهم الجانبية بعيدا عن التحالف الأوسع.

في الفترة الماضية سجل المتابعون للموقف أنفسهم تراجعا في حدة الخطابات السياسية بين الأفرقاء المعنيين، حيث لم يسقط فرنجية فرضية التحالف في دائرة الشمال الثالثة لكنه ربطها بموقف باسيل، الذي يفتقد في هذه الدورة إلى الصوت السني المؤثر نتيجة خلافاته مع تيار المستقبل الذي لن يخوض رئيسه سعد الحريري المعركة وثمة تسؤلات حول كيفية ادارته ذلك خلال المعركة برغم كل تصريحاته النافية لخوضها، أما على مستوى العلاقة مع أمل، يمكن ملاحظة بعض الإشارات الإيجابية، التي من المفترض ان تتعزز بعد العودة إلى مجلس الوزراء.

ومن المعروف أن علاقة أمل والتيار الوطني الحر ليست علاقة سوية، لكن بالنظر إلى مواقف الجانبين الأخيرة لا يمكن عدم ملاحظة إشارات على علاقة بالتحالف بينهما في الانتخابات المقبلة، بحال كان التحالف ضروريا ومفيدا، فبالنسبة إلى الحركة لم يتخط تصعيدها الرد على الاتهامات، فلا أعداء لها في الداخل بل خصوم، والخصومة خاضعة لاعتبارات عدة لا تجعلها دائمة.

بناء على ذلك يمكن اعتبار قرار عودة الثنائي إلى الحكومة، بادرة طيبة باتجاه التيار الحر، سيسعى حزب الله إلى استغلالها لجمع القوى المتخاصمة، إلا أن الفائدة قد لا تكون بالجمع أحيانا، بل بتنظيم الفراق، بسبب اختلاف مقتضيات المعركة بين دائرة وأخرى، كدائرتي صيدا جزين وجبيل كسروان، على سبيل المثال لا الحصر، حيث التحالف قد يكون مضرا.

على أن التدقيق في تقسيم الدوائر الانتخابية يظهر أن تلك التي يحتاج فيها التيار إلى التحالف مع الحزب هي في شكل أساسي بعبدا وبيروت الثانية، فعدم التحالف في الأولى يعني فوز الوطني الحر بمقعد نيابي واحد بعد حصوله على اثنين في المعركة الماضية، بينما في الثانية قد يؤدي إلى خسارته

المقعد الانجيلي الذي يشغله النائب إدكار طرابلسي، في حين أن التحالف يفتح الباب أمام حصوله على المزيد من المقاعد، كأحد المقاعد المسيحية في دائرة بعلبك الهرمل، من دون تجاهل التداعيات الايجابية لاحتمال التحالف مع المردة، في دائرة البترون–زغرتا–الكورة–بشري.

في المحصلة فإن ترتيب الأوضاع السياسية الداخلية يمهد الطريق نحو التحالف الانتخابي، بين قوى الثامن من آذار والتيار الوطني الحر، حتى ولو تطلب ذلك عملية التفاف حول العلاقة مع أمل، كذهاب المقعدين الشيعيين في بعبدا للحزب، مقابل أن يكون المرشح في جبيل من حصة الحركة، مع العلم أن التيار لديه القدرة على إدارة العملية الانتخابية على القطعة، كما فعل في الانتخابات الماضية، حيث كان التناقض في التحالفات طاغيا.

لكن سيكون هناك بحث في الانتخابات لاحقا مع اقتراب الاستحقاق في أيار المقبل، خاصة مع خلط الحريري للأوراق كافة مع اعتزاله الحياة السياسية مؤقتا كما يقول، وثمة من يخشى أن يؤدي هذا إلى إفقاد الانتخابات المشروعية السنية وبالتالي تعطيل هذا الاستحقاق المرتبط ارتباطا وثيقا بالمفاوضات مع الخارج.